رسالة من حمورابي إلى كل العراقيين

هناء الشيخلي

إلى أبناء وطني العراق

أهديكم تحياتي وتحيات شعبكم البابلي الذين عاشوا قبلكم بآلاف السنين على هذه الأرض الطيبة، أرض آبائنا وآبائكم وأجدادنا وأجدادكم، أرض الخيرات والعطاء، أرض ما بين النهرين، وادي الرافدين العظيم.

إنني وأنا في قبري جواركم، لم تكف روحي عن التحليق في سمائكم والطواف حولكم، تراقب أحوالكم، تفرح لسعادتكم وتحزن أشد الحزن لآلامكم. وحزني في ازدياد عليكم وأنا أرى أمامي معاناتكم اليومية وما تقاسونه جراء ما مر ويمر بكم من مصاعب وأهوال، ولكنني واثق من قدرتكم على اجتياز هذه المحن لأنكم شعب عظيم وشجاع كما كان عليه أجدادكم قبل آلاف السنين عندما أقاموا أعظم حضارات الدنيا.

فلقد أقمنا نحن البابليين أعظم دولة على وجه الأرض تفخرون بها أمام العالم، دولة قوية أساسها العدل والمساواة بين مواطنينا واحترام حقوق الإنسان وكنا أول من وضع القوانين والتشريع في العالم لتنظيم العلاقة بين السلطة والشعب وبين مواطنينا أنفسهم.

كنا نحترم القانون

لقد كان مواطنونا يحترمون القانون ويخضعون له من دون رقيب بالرغم من أنه لم يكن لدينا جهاز شرطة كما هو الحال لديكم، فقد كان كل مواطن عندنا يعرف حقوقه وواجباته ويقدس القوانين ولا يتجاوزها مطلقاً. فلم تمارس عندنا أعمال السلب والنهب والتخريب للمال العام والخاص حتى مع أعدائنا، ولم يكن عندنا فساد إداري كالرشوة واستغلال المنصب والمحسوبية كما هو الحال لديكم وكان الجميع لدينا متساوين أمام القانون.

إنني أرى ظاهرة تفشي حالات التجاوز على القوانين تمثل مشكلة كبيرة عندكم وتؤثر سلباً في عملية نهوض بلدكم وتطور مجتمعكم نحو الأفضل وهي أحد أسباب الانفلات الأمني وعدم الاستقرار لديكم.

إن مسؤوليتكم كبيرة في هذه المرحلة أيها العراقيون للقيام بالنوعية المطلوبة لإطاعة واحترام القانون والمحافظة على النظام وتربية أجيالكم على التقيد بذلك وتنمية شعور المواطنة الصالحة خدمة لبلدكم.

يجب أن تعلموا أن رقي الأمم والشعوب حضارياً حسب خبرتنا العملية لن يكون إلا بمقدار التزامها بتطبيق القوانين السائدة في المجتمع والتي تنظم شؤون الحياة اليومية في جميع المجالات سواء تلك المتعلقة بالسلطات القضائية أو التشريعية أو التنفيذية، قوانين تصدر باسم الشعب يكفلها الدستور الذي يقره الشعب وتراعى فيه المبادئ الساسية التي يؤمن بها الشعب في الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان، وليكن شعاركم كما كان شعارنا القانون فوق الجميع وأن من مسؤولياتكم جميعاً حماية ورعاية هذه القوانين وعدم السماح بتجاوزها أو الاعتداء عليها.

وأنني أرى بعض بوادر الفرقة والخلاف بينكم، يحاول الأعداء استغلال تنوعكم القومي والديني والمذهبي للإجهاز عليكم. لقد كنا نحن أجدادكم نحترم حقوق الإنسان لافرق عندنا بين عراقي وآخر لامن حيث اللغة أو الدين أو المعتقد ولم يشعر أي من مواطنينا بالاضطهاد بسبب ذلك.

حقوق المرأة

وكنا نحترم المرأة ونضمن حقوقها ونستمع لآرائها ونشاركها في حياتنا اليومية من دون تمييز وكان لها منزلة كبيرة في مجتمعنا وقد ساهمت مساهمة كبيرة في حضارتنا والدليل على ذلك الحلى والمجوهرات واللقى التي تمثل صناعتنا اليدوية الفاخرة والتي أبدعتها أنامل بعض نسائنا المبدعات والتي وجدتموها في أثارنا الخالدة.

أما من الناحية الاقتصادية والمالية فامركم عجب فاقتصادكم منهار ومواردكم المالية شبه معدومة وخزائنكم خاوية ودولتكم مثقلة بالديون والهموم وشعبكم جائع وبائس وبعضه مشرد يبحث عن الحرية ولقمة العيش هنا وهناك. لقد كانت بلادنا أكثر بقاع العالم ازدهاراً ورخاء فقد كان اقتصادنا المزدهر يعتمد على الزراعة لكون بلدنا غني بأرضه ومياهه وكانت مواردنا الزراعية أساس رخائنا وتقدمنا في الحضارة، فلو استصلحتم الأرض ونظمتم أعمال الري كما الحال في عهدنا لازدهرت الزراعة والثروة الحيوانية لديكم بما يغنيكم عن استيراد مواد غذائية وبما يشجعكم على إقامة صناعات رائدة في بلدكم والعالم. فتصبح الثروة النفطية وغيرها من الثروات الطبيعية التي يزخر بها بلدكم مجرد عوامل ثانوية مساعدة في اقتصادكم.

إن لديكم إمكانيات واسعة لتطوير وتنمية صناعتكم وتجارتكم من خلال ما يتمتع به بلدكم من موقع ستراتيجي وموارد طبيعية وقدرات وطاقات بشرية كفوءة ما يؤهلكم لبناء قاعدة صناعية واقتصادية مزدهرة ليكون بلدكم مركزاً للتجارة الحرة بين دول العالم.

السياحة والأمن

كما إن لديكم من الأماكن السياحية والدينية والحضارية التي تتمثل بآثارنا التي اهملتموها وجعلتموها عرضة للسلب والنهب والتخريب وهي كنز من كنوزكم والتي تركناها لكم وللبشرية جمعاء والتي لا تقدر بثمن، إضافة للمزارات الدينية والسياحية ما يوفر لكم مواردها لو استغليتموه بالشكل الأمثل.

وفي المجال الأمني والدفاع فإننا لم نكن نملك جيشاً محترفاً لنصرف عليه من أموال شعبنا بل كان شعبنا بطبيعته منظماً مطيعاً للقوانين والأنظمة يحمي سلطتنا وحدودنا بوازع من ضمير وإخلاص لوطنه وشعبه وعند الشدائد، كنا ندعو رجالنا لنصرة شعبهم فتلتف حولنا جحافل من فرسان وطننا، رجال شجعان ذوي بأس وعزيمة يملأون الأرض عدلاً وفخراً لوطنهم.

أما في مجال البناء فكنا أول من أنشأ المجمعات السكنية وأقمنا المدن وخططنا فيها الساحات والشوارع الفسيحة الزاهرة، ولابد أنكم قد زرتم وشاهدتم شارع الموكب أحد شوارع مدينتنا الجميلة بابل وأطلعتم على فن العمارة لدينا.

كما إننا كنا أول من نظم أعمال الري وشيدنا أعظم صرح في التاريخ أنها جنائن بابل المعلقة.

الثقافة والفنون والعلوم

وفي مجال الثقافة والفنون والعلوم فآثارنا الثقافية والعلمية والفنية عرفها العالم أجمع، حضارتنا ازدهرت في وقت كانت فيه شعوب العالم تعيش في ظلام دامس، فنحن أول من درس علم الفلك والهندسة والحساب وأول من وضع التقويم وحدد أيام الأسبوع وأول من اخترع العجلة وابتكر الأبجدية وعلم الكتابة في التاريخ وغيرها الكثير.

نحن أنشأنا المعابد والقصور والمسارح فانتعش الفن والإبداع لدى شعبنا في الموسيقى والأدب والفن بجميع فروعه.. هذا قليل من إنجازات أبناء شعبكم القدماء. أليس هذا كفيلاً بإعادة الثقة بأنفسكم لتعيدوا مجدكم ومجد آبائكم وأجدادكم إلى سابق عهده، مجد تتغنى به كل شعوب العالم أنه مجد حضارات وادي الرافدين.

دعوة إلى الوحدة والتعاون

وفي الختام أدعوكم إلى الوحدة والتعاون التام فيما بينكم، فبوحدتكم تزداد قوتكم وتفرضون ارادتكم أمام الطامعين بكم وبخيرات بلدكم، وأعلموا أن بلادكم غنية وقوية بكم وشامخة بتاريخها وحضارتها الخالدة. اعملوا معاً وساهموا في إعادة رخائكم إلى سابق عهد أجدادكم عندما عاشوا بعز وشموخ بين أمم العالم. ساهموا معاً في إقامة سلطة سياسية تحقق طموحاتكم بإقامة العدل والمساواة. تكاتفوا فبتكاتفكم وتآزركم تعيدون بناء وطن يليق بكم وبتاريخكم ومجدكم التليد.

مع تمنياتي لكم بالنجاح المخلص لكم حمورابي

المشهد الديمقراطي.. تجليات الواقع السياسي، وممكنات المستقبل

د. عامر عبد زيد

يعاني الواقع العربي - عبر شمولية - من هيمنة ذهنية، الإقصاء عبر التكفير أو التخوين ساهمت تلك الرؤية في تمركز السلطة في أيدي قلة يمثلون الاستبداد الآسيوي في أتم صورة.. حيث ساهمت تلك السياسات في انكماش الذات وجمود الهويات والتردي العلمي والثقافي في ظل عصر قائم على ذهنية الحوار وقيم المساواة والتضامن واللا عنف واللا عنصرية في كل هذا الواقع يجب ان نعيد قراءة موروثنا الوطني العراقي بامتداداته المتنوعة الدينية والقومية في محاولة لترسيخ ذهنية حوارية تحترم التعددية وتعتمد حرية الاختلاف مجالاً أوفر في الساحة الثقافية والسياسية والاجتماعية، بعيداً عن التماثل الذي يقود إلى الجمود والموت فالديمقراطية كحد أدنى هي حرية السماع والاستماع واحترام خيارات الآخر بعيداً عن العنف فهذه وحدها تتيح للإنسان أن يملك خياراته من دون وصاية من أحد لتقوم على المسؤولية لأن آليات الاتهام وأكباش الفداء وإسقاط الإكراهات أمراض اجتماعية خلقها الفضاء السياسي القائم على الخصومة فهذه الأمراض تساهم في تفتيت الهوية التي في أجمل صورها أنها حجر الزاوية في تكوين الأمم لأنها

نتيجة تراكم تاريخي طويل، فلا يمكن إهمالها.

التعددية

وعلى هذا فإن ذهنية الحوار تقوم على التعددية والتكامل الذي يتجاوز كونه مشروع نظرية نخبوية، أي مشروعاً يعتمد على قوى اجتماعية تطرحه وتؤمن بإمكانية العمل من أجل تحقيقه بعيداً عن العنف الذي يوصف بكونه فعلاً غير عقلاني انفعالي يوجد وعياً موهوماً نرجسياً ويؤسس سلوكيات التعصب والتفكك الاجتماعي السياسي وانهيار منظومة القيم التي تخلق إنساناً مشوهاً غير طبيعي بفعل فضائه العنيف.

وقد يكون هذا مرده إلى العراق السياسي العربي الذي انتج مجتمعاً مشوهاً في الحقل السياسي لا يتأسس إلا على الميثولوجيا واللاهوت والقيم القبلية في وقت أصبح السياسي المعاصر يعتمد على قواعد لعبة عصرية قائمة على الصراع بين مؤسسات وأحزاب سياسية، والتنافس السلمي على اكتساب السلطة. والدولة بعيداً عن تصورات فلاسفة التاريخ وخلفياتهم السياسية الدينية التي لم تعد أكثر من كونها تعبيراً عن اختيار ديمقراطي يعبر عن توازنات اجتماعية أساسها التمثيل والتعاقد الذي من أبسط حاجاته توفر علاقة المواطنة القائمة على الخيارات السياسية عبر الموازنة بين الحقوق والواجبات.

وهنا تكمن الحاجة إلى إعادة صهر التكوينات الاجتماعية العراقية المتنوعة في صورة ليست قوامها الإكراه والإقصاء بل الحوار والتسامح والتعايش الذي يتخذ من الديمقراطية أفق عمل وهدفاً وغاية؛ تتمثل في المحافظة على المواطنة العراقية المتمثلة في حقوق الإنسان الاجتماعية والسياسية والتنمية الديمقراطية عبر إنجاز تنمية سياسية حتى تحمي المجتمع من الانقسامات الأهلية (قومية - طائفية - قبلية).

الاستقلال عن العصبيات

وهذا يقودنا إلى استقلال الدولة عن تلك العصبيات التي تورث غربة المواطن عن وطنه إضافة إلى استنبات ثقافة الحوار الديمقراطي عبر تماهيها مع الشخصية الوطنية؛ فإن الديمقراطية تتميز بأنها تملك القوة على تعديل قواعدها ومؤسساتها استجابة للظروف المتغيرة، وبذلك فإن فرصتها في الإصلاح تكون أكبر من الأنظمة الفردية. لكن هناك حاجات وشروطاً لتحقق الديمقراطية نحن اليوم نتحدث في الممكنات دون الواقع الذي هو دائماً يخضع للنسبي وقدرة الشعب على فرض قراره على السلطة. وبهذا يحدث الإصلاح.

رسالة مفتوحة إلى السيد رئيس الوزراء

مطلوب مساءلة وزراء الكهرباء والنفط والتجارة إنصافاً للفقراء

فوزي البريسم

سيدي قبل أسبوع تقريباً من الآن بعثت برسالتي الأولى أتمنى أن تكون قد وقعت عليها أنظاركم وهأنذا اقدم رسالتي الثانية هذه أرجو أن تنال الجزء اليسير من اهتمامكم برغم مشاغلكم الكثيرة والمثيرة في تخطيكم الصعاب الجسام والمشاكل المستعصية لعموم شعبنا الصابر المجاهد التي زرعها النظام البعثي الفاسد والتي يحاول بشتى السبل والوسائل تفعيلها وتقويتها لتدمير وتحطيم وتفتيت بلدنا العزيز الغالي. ولكن هيهات أن ينالوا منا وهيهات أن تمضي مؤامراتهم الدنيئة وأفعالهم الخسيسة على الشعب العراقي الأصيل شعب الحضارة والأمجاد.

تفاقم الأزمات

في الآونة الأخيرة تفاقم وبصورة غير طبيعية الكثير من الأزمات الحياتية لشعبنا الغالي ومنها بالتحديد أزمة الوقود والمحروقات والكهرباء والحصة التموينية وغيرها الكثير من المشاكل والأزمات وقد تزامنت هذه بصورة شاملة ولافتة للنظر مع اقتراب تجربة ديمقراطية حقيقية يمارسها شعبنا.

وهنا يتبادر إلى الذهن الكثير من التساؤلات والاتهامات تصل إلى حد المؤمرات المنسقة من قبل أعداء العراق من الخارج والداخل وعبر وزارتكم وعلى مرأى ومسمع الكثير من الوزراء الذين استوزروا فيها برغم علمنا يقينا أنهم فرضوا من قبل قوات الاحتلال عليكم.

واسمح لي يا سيادة رئيس الوزراء أن استعرض أهم هذه الأزمات ومن قبل هؤلاء كلاً على حدة لنتصارح ولنتكاشف لا لشيء سوى خدمة هذا الشعب المظلوم الصابر طوال عقود زمنية عديدة.

١- وزير الكهرباء الدكتور أيهم السامرائي:

لقد استبشر العراقيون جميعاً خيراً وتفاءلاً وتأملوا كثيراً به على أن أزمة الكهرباء المستفحلة منذ أكثر من ١٤ عاماً سوف تنتهي بقدومه لكونه أستاذاً أكاديمياً وعملياً في صناعة الكهرباء ويدير أربع شركات عالمية كهربائية عظمى في الولايات المتحدة الأمريكية حسب ما وردتنا من معلومات عنه.

ولكن آه من الكهرباء حيث أن الأزمة في زمن الوزير الحالي استفحلت وتفاقمت أكثر من السابق وأصبح الكثير من أبناء شعبنا المجاهد يتساءلون وعلامات التعجب والاندهاش مرسومة على محياهم ما هذا الذي يحصل؟؟! حيث برغم الإمكانيات الكبير وبرغم رفع الحصار الاقتصادي من قبل مجلس الأمن والأمم المتحدة وبرغم دعم

الدولة وبرغم سهولة الحصول على المواد الأولية والمعدات الكهربائية بكل اشكالها بدعم وإسناد من أمريكا إلا أن الأمور تسوء يوماً بعد يوم وآخرها الذي يحصل هذه الأيام؟؟!!

وزارة الكهرباء والفساد الإداري

سيدي:

إن هذا حسب تقديري واعتقاد الجميع من أبناء الشعب ليس سوى مؤامرة دنيئة وخسيسة ومكشوفة وواضحة للعيان بأن هناك الكثير من فلول وأذناب ومرتزقة النظام السابق ما زالوا في نفس مراكزهم الوظيفية القيادية وغيرها في معظم أركان وزارة الكهرباء وهناك فساد غريب إداري واقتصادي يحدث هنا وهناك في هذا المرفق الحيوي المهم في حياة العراقيين.

إني أطالبكم ومعي كل أبناء شعبنا الشرفاء بإقالة هذا الوزير ويحال إلى التحقيق الإداري بتهمة الإهمال والتخريب والفساد لأن المسؤول يجب أن يتحمل مسؤوليته كاملة في كل الأعراف والمواثيق وفي كل دول العالم وكذلك في عهد العراق الجديد ويكون عبرة لغيره من الذين سيتولون المسؤولية من بعده.

وزارة النفط

٢- وزير النفط المهندس ثامر الغضبان:

وسيادته يجب أن يكون من أحسن وزراء النفط في شارع الوزارات العراقية لكونه (مسلكي حسب قول العامية) حيث أنه دخل الوزارة قبل أكثر من ٣٠ عاماً من مهندس بسيط إلى وزير نفط حيث أنه مر على الكثير من الدوائر النفطية ويعرف الكثير الكثير من أسرارها وخفاياها!!

السؤال هنا يا سيدي هل تعتقد أن بلداً مثل العراق يملك اكبر احتياطي بترول في العالم وأن آخر برميل نفط سوف يصدر من العراق!! يكون شعبه في هذه الحالة المزرية والمستهجنة من كل أبناء شعبنا؟؟! وهل تقبل أن البيت العراقي خال من صفيحة نفط واحدة في هذا البرد القارص من هذا الموسم الشتائي؟؟! حيث أصبح سعر الصفيحة يتجاوز ستة آلاف دينار وسعر قنينة الغاز بـ(ثمانية آلاف دينار) وسعر ٢٠ لتر بنزين بـ(عشرين ألف دينار) هل يعقل هذا في بلدنا!!! لقد مررنا بالكثير من أزمات الوقود والمحروقات في العهد المباد وحتى في خضم الهجوم الأمريكي عام ١٩٩١ على بلدنا لم يحصل الذي يحصل الآن. فالسؤال هو من المسؤول عن هذه الأزمة الحادة وفي هذا الوقت المحرج بالذات؟ وبماذا تفسر؟!! الم تكن مؤامرة دنيئة وحسب يقوم بها عملاء وأذناب النظام السابق وبعض النفوس المريضة والمغرضة تحت مرآة ومسمع السيد وزير النفط وإلا بماذا؟؟!!

افتونا وعلمونا يرحمكم الله في الدنيا والآخرة يا محسنين!!

وزير التجارة

٣ - وزير التجارة الأستاذ محمد الجبوري:

سيادته في أول يوم تسنم فيه وزارته صرح بأن مفردات الحصة التموينية التي هي الزاد الرئيس والأساس لمعظم شعبنا المظلوم المسكين بكل طبقاته سوف تتحسن وستكون من أحسن الأنواع والأصناف ومن أحسن المناشئ العالمية وسوف... وسوف.. وسوف... الخ إلى ما لا نهاية.

فما هو الذي حصل عليه الشعب العراقي من أقوال وتصريحات السيد وزير التجارة سوى هواء في شبك!! حيث أن الحصة التموينية نفسها من زمن صدام إلى هذا اليوم إذا ما تكون قد تدهورت نوعيتها!! وقلت كميتها! ومن مناشئ أردأ كثيراً من السابق فما الذي عمله وزير التجارة طوال هذه الفترة!!

ألم تكن المسؤولية تكليفية وليست تشريفية؟؟ أني لا أريد حالي حال شعبي المجاهد سوى إجابتنا على هذه التساؤلات ولو أن التبريرات كثيرة واصبحت معروفة وجاهزة.

والسؤال هو هل يستحق أن يكون وزيراً للتجارة؟ لا أعرف!!

سيدي رئيس الوزراء الفاضل:

إني إذا اردت أن استعرض كل الوزارات فأني اعتقد بأن صحيفة كاملة ولعدة أيام لا تكفي لسرد سلبيات الوزارات لأن هذا الظاهر لنا أما المخفي فأنه لابد أن يكون أكثر وأعظم.

ولكن المشتكى إلى الله العزيز القدير لأنه الوحيد الذي يرحم عباده منذ نشأته إلى مماته. وألا لو كان الأمر عند البشر وخصوصاً في العراق لكان الأمر أسود وأظلم!!

محاسبة قانونية

سيدي: اعتقد أن لسان حالك يقول بأن هذه الوزارة منتهية وهي لفترة قصيرة وهي وزارة تسير أموراً إلى حين إجراء الانتخابات التشريعية ولكن يا سيدي هذه أمانة واعتقد بان خيانة الأمانة بهذا الشكل المزري والخطير يجب ان لا تمر مرور الكرام بخاطر فلان أو علان وأرجو أن تكون هناك محاسبة قانونية لكل من أهمل وقصر في أداء واجبه وخان الأمانة ليكون عبرة لمن اعتبر ولغيرهم من القادمين لتولي كراسي الوزارات والحكم فاقترح: إحالة هؤلاء وغيرهم من المقصرين إلى المحاكم الإدارية المختصة بتهمة الإهمال والتخريب والفساد الإداري والاقتصادي لأن هذا الشعب الغيور الصابر المجاهد لا يستحق أن تمر به مثل هذه الأزمات والهزات الدنيئة والخسيسة.

هذا مع اعتذاري سيدي إن تجاوزت حدودي

والله من وراء القصد وشكراً

المشهد الفلسفي.. الواقع، واستحقاقات الحاضر

أ. د. عبد الأمير كاظم زاهد

إذا كان العقل العربي عقلاً تراثياً تراكمياً، فإنه لا يزال تحت ضاغط القرار في العصر الوسيط بتحريم الفلسفة والاشتغال بالمنطق، ولعل هذا إضافة إلى نكوص تنظيرات المنهج المعرفي بسبب اضطراباً في مصاديق عقلانية التفكير وعقلانية ترتيب المواقف السياسية مما مهد لسلفية غالباً ما جنحت نحو سلوكيات التعصب تحت تأثير ثقافة الإقصاء والقسر واغتيال التداولية والحوار والتثاقف والتناص مع الآخر، ولعل المحن التاريخية للأمة ومنها محنة العراق على مدى القرن الماضي واحدة من منتجات ذلك الواقع.

وليس من المستغرب - مع كل ما تقدم - أن يوظف الفعل الفلسفي، والفعل الفكري بعامة لمصلحة السلطة أي سلطة تندفع نحو اغتيال الحق والحقيقة، فقد كانت النخب الدينية والفلسفية المعروضة للتخادم بأجر تبيع الحقيقة بالنفاق الفكري، وقد شهدناها وعاصرناها وهي تقذف النظام حينما يقلل مدفوعاته لها. فانتقل المشهد الفكري من التغييب إلى التوظيف لغير الحقيقة.

فلسفة الحريات والحقوق

ومع عهد جديد، سقط نيرون وبقيت النيرونية، يمارس الفعل الثقافي دوره في غياب برهانية موضوعية عقلانية مؤصلة ومنفتحة على الانجاز الإنساني فانتج هذا الفراغ أو التغييب برجمانية سياسية فامتلأت ساحات البلد بهرج الشعارات، وصياح التكفير ووثنية الانتماء على أشكال أسميناها (مؤسسات المجتمع المدني!!) ولخلو هذه المؤسسات من أسس فلسفية وتنظيرية تتناول بجدية إشكاليات الواقع المعاصر وأسس لفلسفة الحريات والحقوق فإنها كالبنى الفوقية على اساس من الرمال، تحمل في أجوافها تصدع الجدران لتدخل إلى أروقتها تعصبات واصوليات جديدة وقديمة وتتطلع إلى دكتاتوريات معرفية وسياسية لأن الخواء الفلسفي لا يستطيع أن يعيش بلا كارزمات ديكتاتورية. ولهذا تضاءل الفرح بالانعتاق وتحول إلى الخزن على المآل، والأسى على الصبر انتظاراً للخلاص.

وخبت الشعلة الوهاجة لاندفاع أفواج البناة لإعادة إعمار البلاد وإعادة تأهيل الإنسان على اسس جديدة للمواطنة المصابة بفقدان المناعة، وتشعر بالخجل لواقع الجامعات ومراكز البحوث والدراسات ومجريات أعمال وسائل صنع الرأي العام.

واجبات المنتخب الفكرية

لذلك أجد من الضروري أن تتولى النخب الفكرية المخلصة عملاً أشبه بتنشيط القلب، يتمحور على:

١- إعادة تأسيس بنية الوعي حتى تخلق نوازع مواطنة مخلصة وجادة، وكل ذلك بحاجة إلى (فلسفة للمواطنة) تجعل بناء الوطن وحمايته فعلاً فطرياً، وتندفع مضحية لمقاومة الهدم والإفساد، وتفتت الجماعات المعروضة للبيع والتخادم على حساب مصير الوطن ومستقبله.

٢- تأسيس فلسفة رياضية مقننة لضرورة التطور بخلق جهاز لمفاهيمه، وضوابط لمصاديقه تندفع من التنظير إلى الاستقرار في أعماق الضمائر وكوامن النفوس بحيث يتحول التطور من أمنية إلى هاجس يومي، ويحاسب المواطن نفسه على كل يوم لا يندفع فيه حاله إلى أمام.

٣- أن تقوم حياتنا البرلمانية التي نوعد بها على أساس البرامج الحضارية، وليس على أساس الشخوص والوجهاء والأسر ومستقرات العرف والتقاليد، لأن النهضة تحول نوعي في المعايير والموازين قبل الأشكال والألوان.

لابد من فلسفة لمفاهيم المسؤولية المضاعفة للنخب.

لكي يمارسوا بفروسية التفكير والتخطيط لنظريات العمل في المجالات المتقدمة.

وفيما عدا هذه المرتكزات، فإن الذي سيستقر في الأذهان أن مسيرة الزمن نحو الأسوأ. وهذا - لو استقر - فإنه ستحتاج تلك المرتكزات إلى فعل (تغييري يمهد لها) فتكون المهمة اعقد وأكثر إشكالية.

العناصر البيئية المتخصصة وضرورة التفاعل معها

صباح محسن

لم يحفل بلد بالاضطرابات البيئية مثل ما حصل في العراق، وذلك لما مر به من تداخلات أفضت إلى بروز حالة الخراب الشامل في بنيته البيئية على جميع مفاصل خطوطه الضاربة من الشمال إلى الجنوب، بدءاً من الصحراء حتى تخوم جباله! إن الإهمال المتعمد للتقارير العلمية التي تم تقديمها من قبل علماء عراقيين من جميع الاختصاصات طبية وتقنية ومناخية واجتماعية قد تم إغفالها بحجة أن البلد في حالة حصار وأنه يواجه هجمة شرسة لابد من توفير جميع الطاقات لمواجهتها! وأن الاهتمام بمشاكل التلوث والتسمم وحالات السرطان التي عصفت بأطفال العراق من جراء الخلل الذي أحدثته المواجهات العسكرية السابقة وتعطيل كل مؤسسات البلد العلمية والاهتمام فقط بالجوانب التعبوية العسكرية والحزبية الضيقة كان جل اهتمام السلطة السابقة، وأن كل ماعدا ذلك يصبح ترفاً واهتماماً خارج الحاجة ليس له مبرر.

حالة بيئوية أشبه بالكارثة

لذا فإن واقع العراق اليوم من الناحية الميدانية على مستوى التلوث البيئي أشبه بالكارثة، فليس هناك على الأرض ما يؤكد الانشغال بهذا الأمر برغم قسوته، ولأنه واقع مخيف ومدمر سوف يتسع ليضعنا أمام مستقبل لا تحمد عقباه إن تم إغفال البحث والتقصي العلميين لدرء حالة انتشار الفاجعة البيئية في العراق، وعدم ولوج الفرق المتخصصة في كشف حالات التسمم في المياه وازدياد طبقة الدخان الأزرق المنبعث من عوادم السيارات المستهلكة ومتابعة مسألة الطمر الصحي وازدياد كارثة طفح المجاري وانهيار أغلب شبكاتها!! والتأكيد على تسرب بعض من الغازات السامة من أجهزة المؤسسات التي تم تخريبها بعلم أو بدون علم!.

دور وزارة البيئة

ولأن هناك في العراق اليوم قد تم استحداث وزارة خاصة بالبيئة تعنى بالأهداف التي أنشئت في سبيلها، ولأن مؤسسة ضخمة مثل وزارة البيئة لها مفردات عمل تحاول من خلالها بعث الطمأنينة للمواطن من خلال تحركها العاجل لكبح زمام تفشي الإنهيار المخيف للبيئة في العراق لابد لنا من وضع بعض الملاحظات الخاصة بتلك الوزارة ومنها أن الوزارة لها إمكانات مالية ضخمة حسب ما هو معلوم لنا من قبل بعض المسؤولين في الوزارة! وأن حضور المسؤولين على أعلى المستويات الهرمية لها في المؤتمرات الدولية الكثيرة شأن مهم وذلك كونه يصب في اهتمام الوزارة بالشأن البيئي في البلد!!

وأن الانتقال بصرف الأموال على الإعلانات المخصصة للوعي البيئي لها مرادها أيضاً!! وفي حال دخلت مبنى الوزارة وسألت عن السيد الوزير أو من ينوب عنه من وكلاء يأتيك الجواب بأنهم خارج العراق لحضور مؤتمر عالمي مخصص لمناقشة الوضع البيئي في العالم وأن ثقب الأوزون بدأ يتسع وان هذا الأمر يشكل تهديداً مباشراً لحياة الإنسان في كوكب الأرض!!

نقص في الاختصاصات البيئوية

ناهيك عن عدم وجود اختصاصيين بالشأن البيئي! ومعلوماتنا تقول بأن رأس الوزارة دكتوراه في القانون الدولي وأن الوكيل الأول أيضاً متخصص بالقانون وأن الوكيل الثالث هو طالب ماجستير في جامعة بغداد في القانون أيضاً!!

نحن ليس ضد التخصص البحت في علم ما ولكن أن يكون المسؤول الأول ومن يليه على الأقل أقرب للاختصاص ولو بشكل مقبول، لأن واقع أي مؤسسة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمن يمثله.

إن وجود عناصر كفوءة ومتخصصة في الشأن البيئي في العراق صار أمراً مهماً جازماً، وذلك للخلل الذي تعانيه البيئة العراقية وأن مسألة توزيع المسؤوليات حسب الأجندة السياسية لا يخدم مصير الواقع الصحي والنفسي والاجتماعي في العراق، وأن الطروحات التي تقدم لابد لها ان تكون علمية وموضوعية بعيداً عن المصلحة والاستفادة من الخلوة السائدة في العراق لأن مصلحة الوطن فوق كل اعتبار وأن التضحية ليست لنا بل هي لجيل قادم قد يكون حسابه لنا حساباً عسيراً!!